بيان

السفير د . بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

أمام

مجلس الأمن

"الحالة في الشرق الأوسط"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2019/5/17

السيد الرئيس،

أود بدايةً أن أهنئكم ومن خلالكم بلادكم الصديقة اندونيسيا، على ادارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. لقد حافظت رئاستكم على الأمانة المُناطة بها في الحفاظ فعلاً على الأمن والسلم الدوليين واحترام أحكام الميثاق، وتجلى ذلك للتو في بيانكم الهام.

السيد الرئيس،

إننا، وعلى خلاف ما يتصوره البعض، لا نُعارض عقد هذه الجلسة العلنية كونها تُتيح الفرصة لنا، ولعددٍ آخر من الدول، لعرض حقيقة ما يجري في مدينة ادلب التي يسيطر عليها تنظيم "هيئة تحرير الشام" الإرهابي، الا أننا نود، في هذا الإطار، التعبير عن تحفظنا إزاء المقاربات المُسيسة التي تتبعها بشكل ممنهج بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وذلك من خلال طلب عقد مثل هذه الجلسات بشكل مُتكرر عندما تتخذ الحكومة السورية وحلفاؤها الإجراءات القانونية لحماية مواطنيها من ممارسات المجموعات الارهابية، ذلك في الوقت الذي غضت فيه ذات الدول نظرها والتزمت الصمت إزاء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها "التحالف الأميركي" اللا شرعي في بلادي بالتواطؤ مع الميليشيات العميلة له، وفي مقدمتها ما يسمى بـ "قوات سوريا الديمقراطية"، بما في ذلك تدمير مدينة الرقة بالكامل، وقتل وتهجير أهلها، الأمر الذي أكدته حتى منظمة العفو الدولية مؤخراً عندما قالت: "إن هجمات التحالف الدولي قد حولت مدينة الرقة الى أكثر المدن دماراً في التاريخ

الحديث"، والجرائم المروعة التي شهدتها محافظة دير الزور والتي أدت إلى إزهاق أرواح آلاف المدنيين وتهجير عشرات الآلاف غيرهم، وبشكل خاص في منطقة "الباغوز"، وقبل أيام في بلدة "الشحيل"، وكذلك احتجاز عشرات الآلاف من المدنيين السوريين دروع بشرية في مخيم الركبان.

إن هذا النهج الانتقائي المُعتمد من قبل بعض الدول الأعضاء هو بمثابة وصفة اسعافية للمجموعات الإرهابية، ولعرقلة جهود الدولة السورية وحلفائها الرامية لحماية السوريين ومكافحة الإرهاب، والتأليب والتجييش ضدها لرفع معنويات المجموعات الإرهابية وتقديم الحماية والغطاء السياسي لهذه المجموعات، وذلك بغية استدامة النزف واستمرار الابتزاز...

السيد الرئيس،

أعتقد أنه من المُفيد لنا جميعاً، ونحن نناقش الوضع في مدينة ادلب، أن نعرض لواقع الحال هناك، والذي يُمكن تلخيصه بما يلي:

أولاً- إن ادلب هي محافظة سورية لا تقع في ألمانيا ولا في بلجيكا ولا في الكويت، وبالتالي، فإن الدولة السورية هي المعنية بحماية ادلب وسكانها السوريين من الإرهاب، وواجب مجلس الأمن هو مساعدة الدولة السورية في هذا المضمار. إن مساحة ادلب هي 6097 كم2، يعني 15 مرة ضعف مساحة مدينة نيويورك بضواحيها الخمسة، نحن لا نتحدث عن مغاور وكهوف في جبال تورا بورا، نحن نتحدث عن مساحة واسعة من الأرض السورية تحتلها عصابات إرهابية وصفها مجلسكم الموقر بأنها جزء من تنظيم القاعدة.

ثانياً- إننا متفقون جميعاً على أن مدينة ادلب وبعض المناطق المجاورة لها في شمال غرب سوريا تخضع لسيطرة تنظيم "هيئة تحرير الشام" الإرهابي، أي تنظيم جبهة النصرة المُدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات والكيانات الإرهابية بوصفه ذراع تنظيم القاعدة في سوريا. هكذا يُقدمون أنفسهم، أولئك الذين يسيطرون على 85% من ادلب.

ثالثاً – لقد استغل هذا التنظيم الارهابي عدم وفاء النظام التركي بتعهداته بموجب اتفاق خفض التصعيد وتفاهمات أستانا وسوتشي لفرض سيطرته على إدلب وخلق بؤرة إرهابية تبتز الدولة السورية. هنا أشير، رداً على ما تقدم به زميلي السفير البلجيكي باسم حاملي القلم الإنساني، أقول بأنه لا يوجد هجوم عشوائي على المواطنين السوريين المدنيين في ادلب، هناك عمليات عسكرية تقوم بها قوات الجيش العربي السوري وحلفاؤه ضد كيان إرهابي مُدرج على قوائم مجلس الأمن، هناك عمليات عسكرية لتحرير المدنيين السوريين في ادلب من استخدام تنظيم القاعدة لهم كرهائن بشرية. ما كان للإرهابيين الذين يحتلون ادلب أن يمارسوا ابتزازهم هذا للملايين من السوريين، حسب وصفكم انتم، لولا الدعم الذي تقدمه السلطات التركية لهذا التنظيم الإرهابي، ولولا تنكر السلطات التركية لتعهداتها بموجب تفاهمات أستانا وسوتشي.

رابعاً- يضم هذا التنظيم الإرهابي في صفوفه عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قامت حكومات دول معروفة لكم جميعاً، وبعضها أعضاء في هذا المجلس للآسف، بتجنيدهم واستقدامهم من جميع أنحاء العالم

لينضـووا فـي تنظيمـات إرهابيـة مُتعـددة التسـميات والـولاءات كتنظـيم "حـراس الـدين" و"جـيش المهـاجرين والأنصـار" و"جـيش تُركسـتان الشـرقية" وغيـرهم، وهـو الأمـر الـذي أكدتـه تقـارير الأمـم المتحـدة ذات الصـلة. لاحظـوا، أن كافـة هـذه التنظيمـات لهـا أسـماء لا علاقـة لهـا بسـورية لا مـن قريـب ولا مـن بعيـد، لكــن يحلــو للــبعض أن يســميهم أحيانــاً بـــ "المعارضـــة المســلحة الســورية المعتدلة".

خامسـاً- يتخـذ هـذا التنظـيم الإرهـابي مئـات الآلاف مـن المـدنيين دروعـاً بشـرية، ويرتكـب بحقهـم أبشـع الجـرائم الهمجيـة، وينشـر المـوت والخـراب والـدمار، ويسـتبيح المرافـق المدنيـة، بمـا فيهـا المشـافي والمـدارس التـي حولهـا إلـى ثكنـات عسـكرية ومراكـز لاحتجـاز وتعـذيب وقتـل كـل مـن يـرفض فكـره التكفيـري المتطـرف وأحكامـه الجاهليـة، والأنكـى مـن ذلـك هـو أن رعـاة هـذا التنظـيم اسـتحدثوا لـه ذراعـاً إجراميـةً إعلاميـة أسـموها "الخـوذ البيضـاء" تحظـى برعايتهم وتفوز بجوائزهم الاستخباراتية!

سادسـاً - لـم تقتصـر جـرائم هـذا التنظـيم الإرهـابي علـى المنـاطق التـي يُسـيطر عليهـا بـل امتـدت لتطـال المنـاطق المأهولـة بالمـدنيين فـي البلـدات والمـدن المجـاورة بالقـذائف والصـواريخ العشـوائية، التـي أدت الـى استشـهاد العشـرات مـن المـدنيين، وجُلهـم مـن النسـاء والأطفـال فـي مـدن حلـب وحمـاة واللاذقيـة و"محـردة" و"السـقيلبية" وغيرهـا مـن المنـاطق السـورية الآمنـة. ولـم نسـمع أي تحـرك مـن حملـة القلـم الإنسـاني فـي هـذا الشـأن المُحـزن.. هنـاك سـؤال واحـد مشـروع فقـط ينبغـي أن نُجيـب عليـه جميعـاً، ولـيس ثلاثـة أو سـتة أو خمسـة،

سؤال يُمكن أن يريح الجميع داخل هذا المجلس، وخارجه. السؤال هو: متى ستتوقف حكومات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخارجه عن رعاية الإرهاب في سوريا؟ الزملاء المندوبون الأميركي والبريطاني والفرنسي أثنوا على السياسة التركية في الشمال الغربي لسوريا. هذا الثناء لوحده يُسقط أي مصداقية لكلامهم.

سابعاً – إن اتفاق خفض التصعيد في ادلب، هو اتفاق مؤقت، لا يمكن استدامته، ويجب أن يدرك الجميع أن الحفاظ عليه يستلزم التزاماً من النظام التركي بإنهاء احتلاله لمساحات واسعة من المناطق السورية والوفاء بتعهداته التي قطعها للضامنين الروسي والإيراني وللمستضيف الكازاخي، والكف عن دعم التنظيمات الإرهابية التي تنشط في إدلب، ووقف ممارسات التتريك وبناء الجدار.

السيد الرئيس،

أمام هذا الواقع، فإننا نعتقد بأن السؤال الذي يجب أن يُطرح هو: ما هي الخيارات المتاحة لمواجهة هذا التهديد الإرهابي؟ ولأبُسط الأمر على البعض، دعونا نتخيل للحظة ما يلي:

- قيام تنظيم إرهابي يتبع للقاعدة يضم آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بالسيطرة على مدينة "دورتموند" الألمانية، وارتكاب الجرائم الجسيمة بحق أهلها، واستهداف مدن دوسلدورف وبون وكولن بالقذائف والصواريخ.

- أو قيام تنظيم مماثل بالسيطرة على مدينة " انتويرب" البلجيكية وقيامه بارتكاب الجرائم الجسيمة بحق أهلها، واستهداف مدينتي غينت وبروكسل بالقذائف والصواريخ.
- أو قيام تنظيم ثالث مماثل بالسيطرة على مدينة "العبدلي" في الكويت وقيامه بارتكاب الجرائم الجسيمة بحق أهلها، واستهداف جزيرة البوبيان ومدينة الكويت بالقذائف والصواريخ.
- ولنتخيل قيام تنظيم رابع مماثل بالسيطرة على مدينة "يونكرز" شمال نيويورك وقيامه بارتكاب الجرائم الجسيمة بحق أهلها، واستهداف مانهاتن وبروكلين وكوينز بالقذائف والصواريخ. يمكن، وقتها أن نطلب من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يرسل مساعدات إنسانية لهم.

أمام هذه السيناريوهات، التي لا نتمنى على الاطلاق حدوثها، ما هي الخيارات المتاحة لحكوماتكم آنذاك لحماية المدنيين؟ أعتقد أن الجواب بسيط، اذ لن تقبل أي دولة على الإطلاق الرضوخ لهذا التهديد الإرهابي، وتعريض حياة مواطنيها للخطر بانتظار ما ستؤول اليه الألاعيب السياسية للبعض والنفاق المغطى بشعارات انسانية، ولن تسمح أي دولة بتاتاً بأن يُسلب حقها السيادي والدستوري في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها، هذا الحق الذي كفله القانون الدولي والميثاق وكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

إن إنهاء معاناة السوريين في إدلب يتطلب الكف عن النفاق والتسييس، والتوقف عن الاستثمار بالإرهاب والتلاعب بمصائر الشعوب وأرواحها، واعتماد مقاربات موضوعية ومنطقية مبنية على إدراك كامل للحقائق والخيارات المتاحة، والقيام، بالحد الأدنى، باستعادة الدول للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسياتها بدلاً من ممارسة ألاعيب سحب الجنسية والإدلاء بتصريحات مُخجلة لا أخلاقية تعظ الحكومتين السورية والعراقية بالإبقاء على إرهابيي تلك الدول بضيافتهما وتَحَمُل وِزر نتائج إرهابهم مجدداً بعد أن عانى البلدان لسنوات من شر إرهابهم..... وهنا أتوجه بالسؤال لهذه الدول التي تعظنا، هل أنتم مستعدون لاستعادة مواطنيكم المنغمسين في الأعمال الإرهابية في سوريا؟ والكشف عن حكومات الدول التي جنّدتهم ومولتهم ودربتهم وسهلت عبورهم الى سوريا وأفتت لهم باستباحة دماء السوريين؟ هل أنتم جاهزون لذلك؟.

السيد الرئيس،

ننبه إلى ما لفتنا عنايتكم إليه مراراً حول عزم المجموعات الإرهابية المسلحة الإعداد لمسرحية كبيرة لاتهام الحكومة السورية باستخدام المواد الكيميائية السامة في ادلب. حيث تعمل هذه المجموعات على فبركة الأدلة وتدريب بعض أفرادها على التظاهر بأنهم قد تعرضوا لمواد سامة، ليتم تصويرهم من قبل الشبكات الإعلامية المعروفة، ومن ثم اتهام الجيش العربي السوري بذلك، تكراراً لسيناريو حصل عدة مرات في الماضي.

ورغم أننا وجهنا مئات الرسائل بهذا الخصوص إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن والهيئات الأممية المختصة بمكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة الكيميائية، فإننا واثقون من جديد أن البعض في الأمم المتحدة لن يتردد في تبني روايات المجموعات الإرهابية المسلحة، وتوجيه الاتهام للحكومة السورية، لا لشيء، إلا لأن أجندات النفوذ داخل هذه المنظمة تفرض على هذا البعض أن يصبح شريكاً في عملية ابتزاز الجمهورية العربية السورية واستهدافها مع حلفائها الذين يحاربون الإرهاب نيابة عنكم جميعاً.

ختاماً السيد الرئيس،

إن الاستمرار في المتاجرة بالدم السوري وبمعاناة الشعب السوري من خلال اختزال ما يجري في سوريا بأنه مسألة إنسانية بحتة هنا أو مسألة إنسانية بحتة هناك، لن يُثني حكومة الجمهورية العربية السورية، بدعم من حلفائها، عن ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب وحماية مواطنيها. المسألة الإنسانية شيء، والمسار السياسي شيء، ومكافحة الإرهاب شيء آخر تماماً.

شكراً السيد الرئيس،